■ الدراسة الأولى :

التورط الدولي في الشرق الأوسط

بقلم : روني بيرت وليمور سمحوني

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأجنبية الوحيدة التي تعد بمثابة البلد الأكثر تورطًا في الشرق الأوسط ، لأن الكثير من الدول العالمية الأخرى تخشى التورط مثلها في المنطقة ، وتحاول أن تتجنب سلبياتها ، وتتوخى الحذر في عدم الانغماس في مشاكل ومعضلات دول الشرق الأوسط، فقد كانت هناك روابط اقتصادية ، وسياسية ، وعسكرية للدول الأجنبية في المنطقة ، فالكثير من دول العالم لا تريد التورط في الانغماس في مستنقع الشرق الأوسط ، كالإدارة الأمريكية .

تدير الدول الأوربية سياسة معروفة تجاه بلدان الشرق الأوسط ، وتتخذ من الولايات المتحدة مثالاً حيًا لهذه السياسة ، ولا تريد بدورها الانغماس الكبير في مشاكلها المعقدة ، رغم أن الاتحاد الأوربي يغير من جلبابه كل ستة أشهر بتولي دولة من دوله رئاسة الاتحاد الأوربي ، لكن يبدو أن سياسة الاتحاد تسير بخطى واحدة وحثيثة ، وربما ثابتة تجاه الشرق الأوسط، وتحاول أن تقف بين القطبين الأمريكي والروسي في المنطقة ، ولا تضع قدمها حتى توحل فيها في المنطقة ، ولكنها تختار بعناية المكان الذي تحط فيه بحسب المصالح المشتركة مع هذه الدولة ، فما تزال سياسة رئيس الوزراء البريطاني السابق ، تونى بلير ماثلة في الأذهان ، ومن بعده الرئيس الفرنسي ، نيكولاي ساركوزي ، فتحاول دول الاتحاد الأوربي إتباع السياسية والطرق الدبلوماسية الأمريكية تجاه تعاملها مع بلدان الشرق الأوسط .

يدرك الاتحاد الأوربي مدى العداء بين روسيا وأمريكا ، وخاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط ، وما بينهما من مصالح مشتركة في المنطقة ككل ، مثل محاربة الإرهاب « الإسلامي » ، أو مواجهة المخاطر النووية بالمنطقة ، وإن كانت موسكو تعمد على إتباع سياسة خاصة بها في الشرق الأوسط ، رغم ارتباطها بالولايات المتحدة بالقضايا سالفة الذكر . كانت منطقة شرق أوربا تعمد موسكو على ألا تغزوها الولايات المتحدة ، وتؤثر على حديقتها الخلفية في هذه البلدان ، بيد أن موسكو تحاول العودة بقوة مرة أخرى إلى منطقة الشرق الأوسط ، وتفتح قنوات اتصال مع دولها ، وأسواق صناعية لها ، وتضع موطئ قدم قوي في قلب المنطقة ، كما كانت في عقود ماضية ، لأن المنطقة مليئة بمصادر الطاقة ، فضلاً عن موقعها الجيو استراتيجي ، وأغلب سكانها الأغلبية المسلمة ، حيث تعمد الحكومة الروسية على تكوين علاقات جيدة مع الدول التي تفشل في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، أو نتيجة لسياسة الرئيس الأمريكي السابق ، جورج بوش ، الفاشلة في المنطقة ، فتنحو نحو الدول التي تلفظها واشنطن ، فتبني لنفسها موقفًا خاصًا ، وتحديدًا مع التيار الراديكالي في الشرق الأوسط .

من جانبها ، تدير الصين سياسة محنكة وقديرة ، فهي تتبع سياسة دبلوماسية السلام في التعامل مع قضايا المنطقة ، والشرق الأوسط ، ولا تريد التدخل بقوة في قضاياه حتى لا تتورط ، وتوحل نفسها في مستنقع المنطقة ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما ترفض الصين ، تمامًا، التدخل فيما تراه شؤونها الداخلية ، مثل إقليم التبت ، وتايوان ، والديمقراطية في بلادها ، فترى أن التدخل في شؤون الكوريتين ، ووسط آسيا ، واليابان يجب أن يؤخذ رأيها أو مشورتها في قضايا هذه المناطق المهمة لها من الناحية الجيو استراتيجية ، كما أن هذه المناطق قريبة منها جغرافيًا ، وسياسيًا ،

واقتصاديًا ، أيضًا .

إن الصين تقيم علاقات طيبة مع البلدان التي ترى أنها مصدر مهم ومستقبلي للطاقة ، وخصوصًا من الدول القريبة منها جغرافيًا ، كما أن الصينيين يرفضون بشكل كبير التورط في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، مثل بورما ، والسودان ، وزيمبابوي ، على سبيل المثال ، فالصين ترى أن ثمة خطأ في الاجتياح الأمريكي للعراق ، لكن تترك الأمر في محاولة لتحسين علاقتها بالدول الأخرى ، في وقت تحاول تحسين علاقتها بالولايات المتحدة ، أيضًا ، بمعنى أن اعتراضها على حرب العراق لا ينفي تحسين علاقتها بالولايات المتحدة ، والصينيون يرسلون أعين لهم في كل مكان في العالم ، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط .

الصينيون يرفضون تأييد الولايات المتحدة تأييدًا أعمى ، سواء في تدخلها ، واجتياحها ، وحربها في أفغانستان ، أو تدخلها في قضايا الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى ، وإن كانت أوربا تؤيد التدخل الأمريكي في أفغانستان مثلاً ، على عكس روسيا ، وربما تحاول ألا تقوم بالإجهار برأيها صراحة ، حول قضايا مهمة وخطيرة ، مثل الملف النووي الإيراني ، وفرض عقوبات اقتصادية على طهران . بمعنى أوضح تحاول بكين إدارة سياسة تعمل من خلالها على عدم إغضاب الإدارة الأمريكية تجاه قضايا جوهرية ، في حين تدير ظهرها تجاه هذه القضايا في سبيل مصالحها الاستراتيجية ، خاصة وأن روسيا مثلاً تدير مباحثات مع حركة حماس ، وترفض فرض عقوبات على إيران ، فالصين لا تقوم بهذا أو ذاك ، ولا تعمل على إغضاب الأمريكيين من سياستها الخارجية ، لكنها كانت تعلن خفية عن رفضها لسياسات الرئيس الأمريكي السابق ، جورج بوش .

على الرغم من مرور سبع سنوات على حرب أفغانستان ، ومحاربة حركة طالبان

للقوات الدولية والأمريكية ، فإن القاعدة تدير حربًا ضروس من الجبال ، والملاجئ ، والأماكن الخفية في أفغانستان ، وتحارب القوات الأمريكية بشراسة ، وذلك في وقت تسير فيه طهران بخطى حثيثة تجاه برنامجها النووي .

فشل مؤتمر انابوليس الدولي في تحقيق الخطة الزمنية ، وتحقيق أي من أهدافه ، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في فرض العزلة على سوريا ، وإقرار فرض عقوبات اقتصادية عليها ، بعد التدخل الفرنسي الواضح، ولبنان تقترب من الولايات المتحدة لمواجهة حزب الله في الجنوب ، وتكوين أو إنشاء حكومة لبنانية جديدة ، فتوقعات الرئيس الأمريكي السابق ، جورج بوش ، بفرض الديمقراطية في العالمين العربي ، والإسلامي فشلت ، أو سجلت إخفاقات ملموسة ، سواء في العراق ، أو أفغانستان ، أو لبنان ، أو إيران ، أيضًا ، وكذلك سوريا .

فيما يعمد الرئيس أوباما على إحداث تغييرات جوهرية في مسار العلاقات الأمريكية مع العالم ، والمنطقة بشكل عام ، نتيجة للسياسات الأمريكية السابقة ، والخاطئة من قبل جورج بوش ، فالرئيس الجديد يريد مواجهة التحديات في المنطقة بقلب كبير.

■ أفغانستان وباكستان :

في سبتمبر ٢٠٠٨ ، أعلن رئيس القوات الأمريكية المشتركة الأدميرال ، مايكل مولين ، في بومباي : « إننا لم نؤكد بعد نجاحنا في أفغانستان » ، حتى أن حركة طالبان تسيطر اليوم على أكثر من نصف المدن الأفغانية ، وخاصة المدن الإقليمية و البعيدة عن العاصمة الأفغانية، كابول ، بالأساس في الجنوب والشرق، وتواجه ات الأمريكية في حرب عصابات و حرب شوارع ، ولم يفلح الرئيس ، حامد في إدارة مفاوضات جادة مع طالبان ، في منتصف عام ٢٠٠٨ ، وسجل

فشلاً كبيرًا في هذا الإطار، في المقابل تزداد العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة .

في المقابل ، ازدادت حركة طالبان ، وقويت شوكتها، وكذلك تنظيم القاعدة في باكستان ، ويؤرقان ، معًا، القوات الأمريكية في كلا البلدين باكستان وأفغانستان ، ويقوما بحرب عصابات قوية على التحالف الدولي برمته في أفغانستان ، كما أن المشكلة الحقيقية في باكستان في إقليمها الشمالي الذي تتركز فيه حركات إسلامية متشددة تساعد طالبان والقاعدة على تنفيذ المخططات ، والعمليات الإرهابية بحق القوات الدولية هناك ، لكن لم تسجل نجاحات كبيرة ضد الإرهاب في باكستان وأفغانستان حتى الآن ، كما أن مساعدة الجيش الباكستاني للقوات الأمريكية لم ينجح حتى الآن في مواجهة الإرهاب في بلده ، وفي السيطرة على كامل الحدود الأفغانية ، كذلك الوضع في كشمير ، ومحاولة نقلها إلى سلطة إسلامية . وتمثل التعاون الاستراتيجي والعسكري الأول بين هذه التنظيمات في أحداث بومباي في ديسمبر ٢٠٠٨ ، وبروز احتمالات قوية لقيام الجيش الهندي بمهاجمة نظيره الباكستاني على إثر هذه الحادثة ، ووقوع عشرات القتلى والمصابين ، حتى وصفت بأنها الحادثة الإرهابية الكبيرة بحق الهنود .

تواجه باكستان مشاكل جمة ، من أهم حزمة هذه المشاكل ، هي الحكم الضعيف ، وعدم سيطرته على مقاليد الأمور في الشارع الباكستاني ، واستمرار العلميات الإرهابية في باكستان ، أو المنطلقة منها إلى دول أخرى ، مثل الهند ، فضلاً عن الوضع الاقتصادي الضعيف والفقير لباكستان ، بيد أن القدرات النووية الباكستانية تمثل عقبة كؤود أمام الأمريكيين في المنطقة بوجه عام ، لتحسب وقوع البرنامج النووي والقدرات النووية الباكستانية في يد مجموعة من الإرهابيين ، وتوجيها صوب أهداف استراتيجية ومركزية للولايات المتحدة الامريكية ، ودول

أخرى ، أو مواجهة البرنامج النووي الباكستاني لنظيره الهندي ، على سبيل المثال .

يتدهور الوضع في العراق نتيجة لإجبار الرئيس الأمريكي بوش على فرض الديمقراطية في العراق ، ونتيجة لسياساته الخاطئة ، والرئيس أوباما بدوره اقنع الأمريكيون بضرورة إجراء تغييرات على الاستراتيجية الخارجية الأمريكية السياسية ، والعسكرية ، خاصة في أفغانستان والعراق ، بأنهما على رأس أجندته الخارجية ، حتى أن أول أهداف هذه الإستراتيجية أن باكستان وأفغانستان مشكلة واحدة ، واعتباره إسلام أباد لم تنفصل عن أفغانستان ، فهما بمثابة المشكلة الواحدة التي تواجه الإدارة الأمريكية نتيجة لتدهور الأوضاع العسكرية ، والسياسية في باكستان ، حتى دفع الرئيس الأمريكي أوباما إلى إرسال مبعوثًا خاصًا للمنطقة يدعى ريتشارد هولبروك ، بالإضافة إلى إن أوباما نفسه قد التقى برئيسي البلدين مطلع مايو الماضي ، في البيت الأبيض ، لتنظيم العمل ضد طالبان والقاعدة .

ومن بين استراتيجيات الرئيس أوباما للمنطقة ، الدفع بعشرين ألف جندي إلى أفغانستان لزيادة القوات الأمريكية في المنطقة ، بهدف القضاء على الإرهاب في هذه المنطقة المشتعلة من العالم ، لينضموا إلى ٣٠ ألف جندي متواجدين بالفعل هناك ، ناهيك عن ٣٨ ألف جندي من قوات حلف الناتو ، والقوات المحالفة للولايات المتحدة الأمريكية ، مع العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلدين ، حتى لا ينجرف مواطنو الطرفين- باكستان وأفغانستان- إلى الإرهاب ، وتأييد التنظيمات والحركات الإرهابية ، وتستند الرؤية الخامسة من الإستراتيجية الأمريكية التي وضعها أوباما لأفغانستان وباكستان ، على توسيع دائرة التعاون مع بعض دول المنطقة ، مثل إيران بهدف الاستثمار ، أو استغلال التقارب الإيراني مع كليهما ، و ضخ ملياري دولار لتحسين الاقتصاد الأفغاني . في حين يعتمد البند السادس من

هذه الإستراتيجية على تغيير قائد القوات الأمريكية هناك ، وقد جرى ذلك في منتصف العام الجاري ٢٠٠٩ ، حيث يأمل أوباما وإدارته الأمريكية على إحداث تغييرات عسكرية جوهرية في محاربة ومواجهة الإرهاب في المنطقة، وتحقيق نتائج ملموسة على الجانب الأفغاني .

لا يجب التهاون مع تحقيق بعض النتائج الأمريكية في أفغانستان ، لأنها حقيقة واقعة على الأرض ، وهو ما اعترفت به حركة طالبان نفسها من تأثير القوات الأمريكية علي الحركة ، ومتطلباتها في البلد ، ولكن ليس النتائج الأمريكية العسكرية الكبيرة ، مثلما حققته في العراق في حربها ضد المنظمات ، وحرب العصابات ، هذا لا يعني أن الوضع العسكري ليس جيدًا ، وإنما متدهورًا ، فتنظيم القاعدة يلعب دورًا مركزيًا في باكستان وأفغانستان ، ومن الصعب القضاء عليه ، وعلى طالبان بسهولة في البلدين ، نتيجة لتأييد شعبي البلدين التنظيمات الإرهابية .

تواجه القوات الأمريكية مشاكل عدة ومختلفة في كلا البلدين ، مثل عدم تفاعل رؤساء البلدين مع الإدارة الأمريكية ، فالرئيس قرضاي يرفض التفاعل مع المنظمات والأحزاب الفاعلة في بلده ، والحكومة الباكستانية الجديدة التي تولت مقاليد الحكم ، في مايو الماضي ، لم تستطع مواجهة المنظمات المتشددة عسكريًا في باكستان ، وليس واضحا حتى الآن ، تحقيق ذلك في إسلام أباد أم لا! وإن لم يرفض الكونجرس الأمريكي ميزانية الجيش الأمريكي في حربه على أفغانستان وفي باكستان ، وإنما تركها مفتوحة لمواجهة الإرهاب ، وطلبت اللجنة البرلمانية من الجيش تحديد أطر التعامل مع حكومتي البلدين ، بوضع « خطط طريق » مستقبلية للتعامل معهما ، فقد كان الجمهوريون يؤيدون إحداث تغييرات جوهرية بالخروج من المنطقة في غضون عام قادم .

والخلاصة، إن الوضع في أفغانستان وباكستان خطير ، ويجب التنبيه لذلك ، والتعامل العسكري الأمريكي مع الوضع يزداد سوءًا، رغم زيادة القوات الأمريكية في أفغانستان ، ويجب على الإدارة الأمريكية إدارة الوضع بطريقة دبلوماسية ، وسياسية للخروج من المستنقع الأفغاني بطريقة ناجعة ، وتحقيق الهدف المنشود من الحرب عليها بالقضاء على الإرهاب والتنظيمات الإرهابية فيها ، مع الاحتفاظ بحكومتي البلدين على اعتبار أنهما حلفاء طيبين وناجعين للولايات المتحدة .

■ **العراق:**

في عام ٢٠٠٨ : بدأت الولايات المتحدة إخراج قواتها العسكرية من العراق رويدًا رويدًا ، وكان التحدي الأول هو خروج ٣٠ ألف جندي من العراق مرة واحدة ، وتمثل التحدي الثاني في توقيع اتفاق ثنائي مع الحكومة العراقية ، في نهاية العام الماضي ٢٠٠٨ ، حول جدوى ومدى استمرار تواجد القوات الأمريكية في العراق ، أو وجود قواعد أمريكية دائمة بالعراق ، وبموجب هذا الاتفاق تم إخراج القوات الأمريكية ، في يناير ٢٠٠٩ ، وحتى يونيو ستخرج القوات الأمريكية من المدن والقرى العراقية ، وحتى ٢٠١١ ، ستكون القوات الأمريكية قد أتمت خروجها من العراق ، ويمكن بعدها انتقال السلطة إلى الحكومة العراقية ، وإتمام مراحل هذا الانتقال بسهولة ويسر .

تقل باستمرار معدلات الإرهاب في العراق ، حتى أنها انخفضت من ٣٥٠٠ قتيلاً ، في عام ٢٠٠٨ ، إلى ٥٠٠ قتيلاً فقط ، وانخفض بدوره عدد القتلى من الجنود الأمريكان من ١٠٠ قتيلاً ، إلى ٢٠ قتيلاً فقط ، في الشهر الواحد ، ما يعني استقرار الحكم في العراق لفترة ما، لكن هذا لا يعني أن ثمة مشاكل عراقية ما تزال تطل

رأسها لدى الأمريكيين من بينها تقسيم حقول النفط في مدينة كركوك ، وضرورة مشاركة السنة بقوة في العملية السياسية العراقية ، وكان الرئيس أوباما قد أعلن ، في فبراير ٢٠٠٩ ، عن انسحاب قواته العسكرية من العراق ، في غضون ١٨ شهرًا من تاريخه ، لكن حتى يونيو ٢٠٠٩ ، كانت تتواجد قوات أمريكية في المدن العراقية .

خروج القوات الأمريكية من العراق كان مطلبًا شعبيًا أمريكيًا ، خاصة وأن لوضع الأمني والعسكري يتدهور رغم تسجيل بعض النقاط الايجابية ، لكن لغضب الأمريكي ما يزال يسجل أرقامًا معقولة ، فخلال العام القادم ٢٠١٠-٢٠١١ ، سيطرح الأمريكيون تساؤلاً جديدًا حول حقيقة وأهمية تواجد القوات الأمريكية بالعراق من عدمها؟! ومدى تحقيق المصالح الأمريكية من هذا الاحتلال أم لا ؟! ومدى تأثير هذا الخروج على الدول المجاورة للعراق ، وعلى الدبلوماسية الأمريكية بالمنطقة !

بحسب مقولات الرئيس الأمريكي السابق ، جورج بوش ، سيُصبح العراق خلال خمس سنوات دولة ديمقراطية ، ومتقدمة أيضًا ، كما أن الحكومة الأمريكية لعبت دورًا في تأجيج الخلافات بين السنة والشيعة العراقيين ، ما فتح الباب أمام التدخل الإيراني في العراق ، فيما تبحث واشنطن دراسة توسع الأكراد لنيل حقوقهم في الشمال ، من عدمه! أو على الأقل تحاول دراسة ما عمد إليه الأكراد من تعمق تدخلهم في الأراضي العراقية .

■ إيران :

كان العام الماضي ٢٠٠٨ ، عامًا مهمًا على إيران ، والشعب الإيراني بصفة خاصة ، لأنه ما يزال مستمرًا في إقامة البرنامج النووي الإيراني ، وبقوة تحسد عليها طهران ، كما أن الولايات المتحدة الامريكية ستدير مفاوضات جادة مع الإيرانيين على أساس

رفض تخصيب اليورانيوم داخل إيران . ومن جانبها فإن طهران ترفض تقديم تنازلات مؤلمة للعالم ككل حيال برنامجها النووي ، وذلك في وقت ما تزال كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تعلنان عن الخطة العسكرية بأنها مطروحة على المائدة ، وإيران في المقابل تعلن أنها لن تخشى من هذا الإعلان أو التهديد الأمريكي – الإسرائيلي ، كما أن مجلس الأمن لم يتدخل بقوة لفرض عقوبات اقتصادية شديدة على طهران ، منذ مارس ٢٠٠٨ ، بينما تحاول واشنطن فرض عقوبات على إيران دونما تدخل من مجلس الأمن ، أو بعيدًا عنه ، وعن الأمم المتحدة ، وخلال هذه النزاعات أو الخلافات بين الجميع ، فإن البرنامج النووي الإيراني ما يزال مستمرًا في تقدمه بخطوات ثابتة.

أثبتت سياسة العقوبات المفروضة على إيران فشلها الذريع ، فطهران لم تخش من هذه العقوبات أو قيام الجيشين الأمريكي والإسرائيلي بالهجوم العسكري على منشآتها النووية ، كما أن ثمة أصواتًا تنادى بأن أي حرب جديدة في الشرق الأوسط ، أو أي هجوم عسكري على إيران يعتبر كارثة بكل المقاييس ، بيد أن الرئيس الأمريكي الجديد ، باراك أوباما ، قد اتفق مع سلفه ، جورج بوش ، على عدم توصل إيران إلى قدرات نووية عسكرية كاملة ، لأن الرئيس الجديد يحاول القيام بهذه المهمة دون جدوى ، حتى أنه حاول طيلة الأشهر الماضية إلى استخدام الأسلوب الدبلوماسي دون جدوى ، ما سيدفعه إلى فرض زيادة العقوبات الاقتصادية على طهران ، لكن أوباما ما يزال يُصر على استخدام الحوار المباشر البناء لإجبار طهران على تقديم تنازلات مؤلمة حيال برنامجها النووي ، من خلال مفاوضات ولقاءات مباشرة ، كما أن الرئيس الأمريكي قرر الانتظار إلى الانتهاء من الانتخابات الرئاسية في إيران ، في يونيو ٢٠٠٩ ، حتى يمكنه التقدم في خطته

الدبلوماسية تجاه إيران ، وان كانت واشنطن تأمل في إحداث تغيير للرئيس نجاد .

رغم أن الإدارة الأمريكية أعلنت مرارًا أن كل الاحتمالات مطروحة على القائمة ، فان الرئيس الإيراني قال أثناء توليه مهام منصبه للمرة الثانية بعد انتخابه ، إنه يريد إدارة مفاوضات جادة مع الأمريكيين على أساس الاحترام المتبادل، وكذلك أشار نظيره الأمريكي أوباما ، إلى أنه يأمل في إدارة مفاوضات جادة تقوم على الاحترام المتبادل بين البلدين ، وللمرة استخدم أوباما تعبير الجمهورية الإيرانية الإسلامية ، كما أن الرئيسان التقيا من قبل ، في مارس ٢٠٠٩ ، أثناء قمة الدول المحيطة بأفغانستان وجهًا لوجه ، في حين أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وفدًا أمريكيًا لطهران لتحسين العلاقات في شهر إبريل الماضي ، وكل المؤشرات قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية كانت تؤكد أن طهران ستدخل في حوار مباشر مع نظيرتها واشنطن .

رغم اعتراف واشنطن في قراره نفسها أن طهران تلعب دورا إقليميًا ودوليًا مهمًا ، فن الإدارة الأمريكية كانت تريد الحكم في طهران أثناء الانتخابات الأخيرة ، كما أن الحوار بين البلدين يحدد وفقا لعدة نقاط ، أهمها :

١ – إن إيران ترفض الاقتراحات الغربية بتحديد فترة زمنية لتخصيب اليورانيوم ، وأوباما إذا كان يريد الدخول في حوار مباشر فعليه الموافقة على هذا الشرط الإيراني .

٢ – ليس في نية الحكومة الإيرانية طلب التوقف عن نزع العقوبات الاقتصادية على إيران .

٣– روسيا والصين كل منهما ترفضان توقيع عقوبات ضخمة على إيران .

٤ – الساعة تسير بصورة رهيبة على إسرائيل – الساعة تدق– لأن الرئيس أوباما يرفض تحديد مدة زمنية لإنهاء الحوار مع إيران ،و اقترح على رئيس الوزراء

الإسرائيلي أن يكون نهاية العام هو التاريخ النهائي المقترح أمام إيران لإنهاء المفاوضات ، وخلال هذه الفترة الزمنية العصيبة على تل أبيب ، فإن طهران تسير بخطى ثابتة نحو هدفها ، والصين وروسيا ترفضان توقيع المزيد من العقوبات على إيران .

مع حلول منتصف عام ٢٠٠٩ ، سيكون البرنامج النووي الإيراني قد وصل إلى نقطة أو مرحلة مهمة ، لكن هذا البرنامج هو المشكلة الكبرى أمام الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة التاريخية ، وربما أمام المجتمع الدولي برمته .

■ الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي :

من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن عام ٢٠٠٨ لم يكن ناجحًا بالمرة ، لأنه لم تتحقق توصيات مؤتمر انابوليس ، ولم تسجل نجاحات على مستوى القضية الفلسطينية ، فيما اعتبرت واشنطن أن هذا العام عامًا فاشلاً ، كما أن زيارتي رئيس الدولة بوش ، وزيارة وزيرة الخارجية ، كوندوليزا رايس ، لأكثر من ست مرات متتالية العام الماضي ، لم تجد ولم تقدم جديدًا ، لأن القضية الفلسطينية والمسار الإسرائيلي ـ الفلسطيني كما هو ، فضلاً عن أن البعض يعتقد أن خطة خارطة الطريق هي الأنسب لهذا الصراع ، وذلك رغم إن إسرائيل لم توقف بناء المستوطنات من جانبها ، وهو أمر ضروري لإنهاء الصراع بين الطرفين ، وهو ما أكدت وشددت عليه الإدارة الأمريكية الجديدة، كما أن توني بلير ، مبعوث اللجنة الرباعية الدولية بالشرق الأوسط ، اعتبر أن إسرائيل بعيدة عن مشاكل الفلسطينيين ، ويجب البدء في الإصلاح الاقتصادي كمرحلة أولية وضرورية ، لكن السلطة الفلسطينية من جانبها لم تسيطر على الحركات الإرهابية بعد ، وإن أشاد بلير بالشرطة الفلسطينية التي تم تدريبها على يد ضباط أمريكيين ، وانتشروا في جنين والخليل ، وهي ثمار

طيبة وناجعة للجنرال ، كيث دايتون .

من جهة أخرى ، فإن حركة حماس ما تزال تمارس الإرهاب ، واستولت على قطاع غزة ، فمنذ عام ٢٠٠٦ ، وهى تزيد من قواتها العسكرية بصورة مخيفة ومقلقة ، وذلك رغم أن حركة حماس لم تطلق رصاصة واحدة أو صاروخ واحد على البلدات بالجنوب ، منذ الانتهاء من عملية الرصاص المصبوب ، في يناير الماضي ، وهى نقطة لصالح الحركة بالقطع ، كما أن مصر أغلقت بدورها الحدود مع القطاع ، ما قلل بدوره من عمليات التهريب من سيناء إلى غزة، كما أن المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي لم يكن على سلم أولويات الحكومة ، مقابل العديد من الملفات والقضايا الأخرى ، مثل الملف النووي الإيراني ، والمستنقع الأفغاني ـ الباكستاني ، أو العلاقات مع روسيا أو الأزمة الاقتصادية ، وهى الملفات التي استولت على اهتمام الإدارة الأمريكية السابقة .

عمدت الإدارة الأمريكية مؤخرًا على تجنيد أو كسب تأييد بعض دول الشرق الأوسط لمواجهة إيران ، أو للتصدي للطموح الإيراني في المنطقة ، كما أن هذا الصراع يقوي الحكومة الحالية في المنطقة ، على عكس الحكومة السابقة ، وكان مبدأ أو شعار « دولتين لشعبين » ، هو المبدأ الذي قامت عليه لقاءات الرئيس الأمريكي أوباما ، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ، بنيامين نتانياهو ، وإن رأى الأول أن نتانياهو يحاول توتير العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية ، لكن العلاقات بين البلدين قائمة في المقام الأول على حلف طويل المدى ، قائم على المصالح المشتركة بينهما ، وإن كان أوباما يصر على وقف بناء المستوطنات ، دون معرفة المغزى الحقيقي لإسرائيل من بناء هذه المستوطنات .

بعد لقاء الرئيس الأمريكي بنظيريه المصري ، حسني مبارك ، والفلسطيني محمود

عباس أبو مازن ، قام بإلقاء خطاب عالمي في جامعة القاهرة ، موجهًا للعالم الإسلامي ، حدد فيه خطة سياسية جديدة لإدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، ما دفعه إلى إرسال مبعوثه الخاص للشرق الأوسط جورج ميتشيل ، وأن خطته قائمة على أسس معينة ومحددة من بينها إزالة الحواجز بالضفة الغربية ، ووقف بناء المستوطنات من جانب الطرف الإسرائيلي ، وكذا وقف الإرهاب من جانب الطرف الفلسطيني ، وفتح المعابر مع قطاع غزة، فضلاً عن تفضيل خطة خارطة الطريق لإدارة هذا الصراع ، مع دعوة الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل بناء على المبادرة العربية للسلام ، واستعداد الإدارة الأمريكية لبدء مفاوضات مباشرة بين الطرفين السوري والإسرائيلي ، بالإضافة إلى تكوين جبهة أمريكية ـ عربية أمام إيران في منطقة الشرق الأوسط تكون أهدافها متلائمة مع الأمريكيين ، مع محاولة تقارب حركتي فتح وحماس للخروج بالقضية الفلسطينية بشريك واحد ، يمكن التوصل معه إلى اتفاق سلام .

هذه الخطة لم تقبل من قبل الفلسطينيين والعرب ، لأن كل طرف منهما يريد تقديم تنازلات مؤلمة من الجانب الإسرائيلي في البداية ، مثل وقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية ، وهو شرط عربي وفلسطيني معًا ، كما أن هذا الشرط كان مطلبًا أمريكيًا ، وخلافًا كبيرًا بين أوباما ونتانياهو ، وان كان للوبي الأمريكي ، ولنائب الرئيس جو بايدن ، وبعض أعضاء الكونجرس الأمريكي تأثير كبير على أوباما ، خاصة بعد توضيحات جمة من نتانياهو في إعقاب زيارته الأولى لواشنطن ،ولقاءه بهم ، وبالرئيس أوباما نفسه مع توضيح الأمور الملتبسة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة عودة اللاجئين ، والمستوطنات ، كما أنه لم يكن هناك حكومة وحدة وطنية فلسطينية يمكن الحديث معها ، خاصة في ظل الانشقاق الفلسطيني

الواضح بين رام الله والضفة الغربية ، وهو ما أوضحه ، جورج ميتشيل .

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية القيام بدور دبلوماسي مع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ، وحل القضية الفلسطينية بطريقة دبلوماسية ، وذلك على عكس الرغبة الإسرائيلية ، وليس واضحًا ماذا سيفعل الفلسطينيون حتى يناير ٢٠١٠ ، موعد انتخابات السلطة الفلسطينية ، ومن الصعب التكهن بمستقبل هذه الصراع ؟!

■ **سوريا :**

كانت سوريا من بين الدول أو المحور المغضوب عليه في منطقة الشرق الأوسط ، لكن لم تفلح سياسة العقوبات المفروضة على سوريا العام الماضي ، في تحقيق نتائج تذكر ، لأن إسرائيل فتحت الباب لدمشق لمفاوضات سلام بين الجانبين ، فقد أخرجت سوريا من شرنقة كانت محبوسة فيها لفترة من الزمن ، وأطلقتها للمجتمع الدولي، كما أن سياسة الإدارة الأمريكية تجاه سوريا تحدد بناء على مساندة دمشق للمتمردين في العراق ، ومساعدة الإرهاب الجهادي بوجه عام ، خاصة حزب الله في الجنوب اللبناني ، وتورط سوريا في سلسلة من الاغتيالات السياسية في لبنان ، منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق ، رفيق الحريري ، والتدخل السوري السافر في الانتخابات اللبنانية ، مع استضافة دمشق لحركة حماس وعدد من المنظمات والفصائل الفلسطينية ، ومحاولة بدء خطة نووية سرية ، فضلاً عن التحالف العسكري الكبير ، والخطير مع إيران ، لكن سوريا حاولت تقليل عدد المتسللين إلى العراق من أراضيها ن كما أنها اشتركت في الاجتماعات الدورية لدول اجوار للعراق ، وإن كان هذا توافق مع تعدد لقاءات ممثلين أمريكيين وسوريين في العاصمة السورية دمشق ، لكن الهجوم الأمريكي على شرق سوريا ، في أكتوبر ٢٠٠٨ ، لم يكن الأول من نوعه ، ما اعتبر ، آنذاك ، إيذانًا برفض الإدارة الأمريكية

المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والسوري ، التي كانت تدار بوساطة تركية .

لم يفلح رئيس الوزراء السابق ، إيهود أولمرت ، في إقناع الأمريكيين بالضغط على سوريا بفك ارتباطها بالإيرانيين ، أو الحلف الراديكالي مع إيران ، وسوريا ، وحزب الله ، وحماس ، ويبدو أن نتانياهو لم يحاول حتى الآن ، مع الرئيس أوباما ، لأن الأخير والمحيطين به مشغولين بقضايا أخرى مع سوريا ، وإيران وملفات أخرى مثل الأزمة الاقتصادية ، لكن على النقيض ، فإن أوباما مهتم بإدارة مفاوضات مع كافة الإطراف ، ويبدو أيضًا، أن أوباما مقتنع بان فتح مفاوضات بين دمشق وتل أبيب من شأنه فك الارتباط التحالفي للتيار الراديكالي ، وخاصة من قبل سوريا ، وهى مصلحة إسرائيلية في المقام الأول ، كما أن رجال أوباما قبل تولى الأخير الرئاسة ، قالوا للسفير السوري في واشنطن ، إن رئيسهم القادم يؤيد دخول سوريا المجتمع الدولي وإقامة مفاوضات مع إسرائيل ، ويبدو أن تجديد أوباما للعقوبات على دمشق لعام آخر ، كان من أجل ما تقوم به سوريا في لبنان ، والعراق فحسب، غير أن الزيارة الأخيرة لنتانياهو للقاء الرئيس أوباما ، لم يتحدث خلالها قط عن سوريا .

تخطط واشنطن لإقامة صفقة مع سوريا ، تعمد دمشق من خلالها على فك ارتباطها بالإرهاب ، ووقف المتسللين من الأراضي السورية إلى العراق ، وتوقف مساندتها للإرهاب لكل من حزب الله وسوريا والجهاد الإسلامي ، وتفك ارتباطها مع إيران ، وتقلل من تدخلها في الشؤون اللبنانية ، على أن تقوم واشنطن بالمقابل بخلع العقوبات عن سوريا ، وانضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية ، وتأييد الولايات المتحدة للمفاوضات الإسرائيلية ـ السورية ، وتأييد الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان ، لكن تتعلق المشكلة بـ لمصالح السورية في لبنان ، وهو أمر أهم

من هضبة الجولان السورية ، لأنه ليس هناك نية أمريكية ببيع لبنان للسوريين .

ترفض الحكومة الأمريكية اعتبار أن سوريا هي مفتاح مشاكل عدة في الشرق الأوسط ، مثل البرنامج النووي الإيراني ، وحل الصراع العربي - الإسرائيلي .

■ الخاتمة:

ثمة تغييرًا أمريكيًا تجاه منطقة الشرق الأوسط ، فقد حدث تحول ، في عام ٢٠٠٩ ، تجاه المنطقة ، يعتمد على الحوار مع الآخر ، وعلى البراجماتية في التعامل ، خاصة مع إيران ، ومحاولة إنهاء الملف النووي الإيراني بطرق دبلوماسية ، مع حل مشكلة السنة في العراق ، وتجديد مسار انابوليس للسلام ، رغم أن الإدارة الأمريكية السابقة كانت تتبع سياسة « إما أن تكون معي أو ضدي » ، وهى سياسة يبدو أنها لن تبقي مع الحكومة الجديدة ، فضلا عن إخراج الجيش الأمريكي من العراق ، ووضع حلول ناجعة للوضع في أفغانستان ، في ظل توقع أوربي بتخفيض عدد القوات فيها ، مع محاولة تجنيد الولايات المتحدة بعض الدول وكسب تأييدها أمام إيران ، فضلاً عن تقرب أوباما للعالم الإسلامي .

◆◆◆